بجلسة التصويت على كتاب «عدم التعاون» الموقع من 10 نواب

الخالد وحكومته في اختبار صعب لعبور «الثقة» ..الأربعاء

مصادر مطلعة : السيناريوهات جميعها متاحة وواردة والحكومة لا تزال في موقف قوي

الأقرب هو نجاح رئيس الوزراء في كسب الثقة النيابية وبقية السيناريوهات بيد صاحب السمو

الشحومي : أعتز وأفتخر بصباح الخالد الذي فند الاستجواب وسأبقى مع إخواني الرجال إلى صف الحق

●●●●

خالد العتيبي : من كان سبباً في التأزيم لن يكون جزءا من الحل قلناها في نهاية دور الانعقاد

سمو الشيخ صباح الخالد

مجلس الأمة

الحجرف : اليوم هو انتصار للإرادة الشعبية وعدم التعاون مع الخالد مبدأ أخلاقي وسياسي

●●●●

المزرم : غير صحيح ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي عن استقالة الوزراء النواب

أحمد الشحومي

مبارك الحجرف

طارق المزرم

فيما يبدو أنه اختبار صعب يواجه الحكومة ورئيسها سمو الشيخ صباح الخالد في جلسة الأربعاء المقبل 6 أبريل المزمع التصويت فيها على طلب عدم التعاون ، أكدت مصادر مطلعة أن السيناريوهات جميعها متاحة وواردة ، مبينة أن الحكومة لا تزال في موقف قوي .

وقالت المصادر إن السيناريو الأقرب هو نجاح الخالد في كسب الثقة النيابية في الجلسة المقبلة في السادس من أبريل ، مشيرة إلى أن السيناريوهات المتبقية من حل المجلس ، أو تقديم استقالة الحكومة هي بيد صاحب السمو الأمير .

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي «أعتز وأفتخر بصباح الخالد الذي فند الاستجواب ، وسأبقى مع اخواني الرجال إلى صف الحق ، وتمام الحق مع سمو الرئيس ، أما حل المجلس أو استقالة الحكومة فهذا عند صاحب الرأي» .

بدوره قال النائب خالد العتيبي : «من كان سبباً في التأزيم لن يكون جزءًا من الحل.. قلناها في نهاية دور الانعقاد الماضي وها هي تتأكد اليوم»

وأضاف : «العودة الى الأمة مصدر السلطات جميعاً، الحل الأمثل لنزع فتيل الأزمة التي عانت منها الكويت» .

من ناحيته اعتبر النائب مبارك الحجرف أن اليوم هو يوم انتصار للإرادة الشعبية وكرامة الأمة وترجمة فعلية للمطالبة برحيل الرئيسين، ولا يمكن القبول بأي منهما في المرحلة القادمة ، مضيفا أن عدم التعاون مع صباح الخالد مبدأ أخلاقي وسياسي.

من جهته قال النائب السابق د. وليد الطبطبائي: «للتو انهيت المكالمة مع النائب د. عبدالعزيز الصقعبي وأبلغني بنيته العودة للبلاد والمشاركة بالتصويت على عدم التعاون مع رئيس الوزراء إذا احتاج الموقف إلى صوته» .

على صعيد متصل كان النائبان سعد الخنفور وأسامة المناور قد أعلنا أنهما سيصوتان بعدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد في جلسة 6 أبريل المقبل.

وذكر الخنفور في حسابه على تويتر «بعد سماع طرفي استجواب رئيس الوزراء المقدم من النواب مهند الساير وخالد العتيبي وحسن جوهر، ولأن المرحلة المقبلة تتطلب التغيير، قررت بعد التوكل على الله إعلان تأييد كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء»، أما النائب أسامة المناور فذكر على حسابه «أصل الكويت صباح الأربعاء القادم إن شاء الله ولمدّة يوم واحد ثم الرجوع لمتابعة علاج أهلي في فرنسا، وذلك للتصويت بعدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء، فأنا أعتقد أنه قدم كل ما لديه مشكوراً، والمرحلة تحتاج من يغيّر ويضيف».

من جهتها أكدت الحكومة عبر ناطقها الرسمي ورئيس مركز التواصل الحكومي طارق المزرم عدم صحة ما يتم تداوله عن استقالة الوزراء النواب.

وقال المزرم في تغريدة نشرها الحساب الرسمي لمركز التواصل الحكومي عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس الخميس «غير صحيح ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي عن استقالة الوزراء النواب».

الجدير بالذكر أن 23 نائبا قد أعلنوا تأييد كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء وهم مهلهل المضف ، وصالح المطيري ، ومرزوق الخليفة ، وخالد العتيبي ، وبدر الملا ، ومهند الساير ، وحسن جوهر ، وفارس العتيبي ،و شعيب المويزري ، وعبدالله المضف ، و حمدان العزمي ، وعبدالكريم الكندري ، وثامر السويط ، ومبارك الحجرف ، وسعود بوصليب ،و محمد الحويلة ، ومحمد المطير ، والصيفي الصيفي ، وأحمد مطيع ، وبدر الحميدي ، وفايز الجمهور ، وأسامة المناور ، وسعد الخنفور.

أكد أنه شارك في اجتماع اللجنة المشتركة بين «التشريعية» و «المالية»

الوسمي: رفع تقرير منحة المتقاعدين إلى مجلس الأمة لإقراره في أقرب وقت

قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية د. عبيد الوسمي إنه شارك في اجتماع اللجنة المشتركة بين التشريعية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، مضيفا ان الاجتماع انتهى لإقرار مشروع القانون بشأن منحة المتقاعدين.

وأوضح الوسمي في تصريح بمجلس الأمة ان تقرير اللجنة المشتركة سيتم رفعه لمجلس الأمة لعقد جلسة بأقرب وقت لإقرار القانون.

وأضاف «هي مناسبة أن تتزامن هذه المكافأة مع حلول شهر رمضان المبارك ونقول للجميع كل عام وأنتم بخير ورمضان كريم وإن شاء الله الأمور من جيد إلى أحسن».

وكان رئيس المالية البرلمانية أحمد الحمد قد قال إن اللجنة المالية توافقت مع الحكومة بخصوص مشروع المتقاعدين وتم الاتفاق منحة الـ3000 دينار للمتقاعدين و30 دينارا زيادة هذه السنة بداية أغسطس المقبل وزيادة سنوية بقيمة 20 دينارا بدءا من العام المقبل مع رفع بند رفع سن التقاعد 3 سنوات من المشروع.

وقال الحمد: إن المالية البرلمانية ستعد تقريرها بصورة عاجلة وترفعه إلى المجلس لاقراره في جلسة خاصة وتوصي بصرف المنحة بأسرع وقت أما آلية الصرف وتوقيته فتعود إلى الحكومة.

عبيد الوسمي

عبدالله المضف يسأل محمد الفارس بشأن تناقض فتاوى وآراء «الفتوى والتشريع» في ردها على الوزارات والهيئات والمؤسسات

وجه النائب عبدالله المضف سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. محمد الفارس، بشأن تناقض فتاوى وآراء إدارة الفتوى والتشريع في ردها على وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية.ونص السؤال على ما يلي:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تناقض فتاوى وآراء إدارة الفتوى والتشريع في ردها على وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية ما سبب ربكة قانونية وتضارب الأخبار بهذا الشأن.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات المتبعة في إدارة الفتوى والتشريع عند طلب إبداء الرأي القانوني أو عند إصدار الفتاوى؟ وهل هناك قرارات أو تعاميم بهذا الشأن؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية منها –إن وجدت–.

2 – ما الاعتبارات والضوابط والقواعد المعتمدة لديكم تحكم عملية طلب الجهة أو المؤسسة الحكومية إعادة النظر في الرأي القانوني المقدم من إدارة الفتوى والتشريع في أي موضوع؟ وما الأسباب والمبررات التي يمكن خلالها قبول الطلب في إعادة النظر؟ وهل النظر في كل طلب يُستجاب له حسب القواعد المعمول بها؟

3 – ما الاعتبارات والركائز التي تعتمد عليها إدارة الفتوى والتشريع في إبداء الرأي القانوني السليم للجهات والمؤسسات الحكومية؟ وهل يمكن أن يتغير الرأي القانوني الذي انتهت إليه الإدارة في ظل ثبات كل المعطيات القانونية للموضوع ذاته؟

4 – هل «هناك» فتاوى قانونية رسمية أصدرتها الإدارة لأي من الجهات الحكومية ثم عدلت عنها أو أبدت رأيا قانونيا مغايرا لها في فترة لاحقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الأسباب والمبررات؟ وكم عددها؟

5 – إذا تبين لدى الإدارة أن بعض الفتاوى الرسمية الصادرة منها كان ينقصها التكييف القانوني السليم وثبتت الحاجة إلى إعادة النظر فيها، ما المنهجية والإجراءات المتبعة في هذا الشأن؟ وهل يتم الوقوف على الآثار والتداعيات المترتبة على هذه الفتوى القاصرة؟ وما الإجراءات القانونية والتأديبية المعتمدة لديكم في هذا الشأن؟

6 – هل يوجد قسم أو إدارة متخصصة في توحيد الفتاوى القانونية المقدمة للهيئات والوزارات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي باختصاصاتها وهيكلها التنظيمي؟

7 – هل تمتلك الإدارة قاعدة بيانات لجميع الفتاوى القانونية التي أصدرتها للهيئات والوزارات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتاريخ إنشاء قاعدة البيانات وعدد الفتاوى المخزنة فيها.

8– ما سبب إعداد المكتب الفني لبعض الفتاوى على الرغم من وجود قطاع للإفتاء؟

9 – ما أسباب اختلاف الرأي القانوني المقدم من الإدارة للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في الفتوى الصادرة بتاريخ 2020/11/26 والفتوى الصادرة بتاريخ 2021/10/20؟ وهل سحبت إحدى الفتويين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار السحب وأسبابه القانونية.

10 – ما أسباب اختلاف الرأي القانوني المقدم من الإدارة لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الفتوى الصادرة بتاريخ 2019/9/25 والفتوى الصادرة بتاريخ 2020/12/6، وهل سحبت إحدى الفتويين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار السحب وأسبابه القانونية.

11 – ما أسباب اختلاف الرأي القانوني المقدم من الإدارة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في الفتوى الصادرة بتاريخ 2021/12/30 والفتوى الصادرة بتاريخ 2022/1/13؟ وهل سحبت إحدى الفتويين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار السحب وأسبابه القانونية.

وكيل الشعبة البرلمانية بحث مع مسؤولي السفارة الأمريكية رفع أسماء مواطنين من كشوفات الإرهاب

التقى وكيل الشعبة البرلمانية النائب د. عبيد الوسمي في مكتبه أمس نائب سفيرة الولايات المتحدة في الكويت جيم هولدسنايدر والمستشارة السياسية بالسفارة الأميركية.

وقال الوسمي في تصريح صحفي بمجلس الأمة ان " اللقاء جاء للتباحث حول موضوع إدراج بعض المواطنين الكويتيين في ملفات العقوبات الخاصة بمجلس الأمن في قضايا الإرهاب، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها البرلمانية والدبلوماسية لرفع أسماء هؤلاء المواطنين" .

وأوضح انه " نظرا لأن هذا الإدراج تم بتدخل من وزارة الخزانة الأميركية فقد طلبنا تنسيق الجهود الدبلوماسية والبرلمانية مع الجهات المعنية بوزارتي الخارجية والخزانة الأميركيتين كما سبق أن التقينا في الأمم المتحدة مع رئيس مجلس الأمن ورئيسة لجنة العقوبات أثناء الزيارة المخصصة لهذا الغرض" .

ونوه إلى ان " الإجراءات الدولية تخضع لبعض الإجراءات النظامية الخاصة بطلب رفع الإدراج" ، مضيفا أن " نائب السفيرة الأميركية أبدى الموافقة على التصور الذي طرح في اللقاء" .

وأكد أنه " سيستم بالتنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية مخاطبة الجهات المعنية بوزارة الخزانة الأميركية وربما تتم زيارة لملحق وزارة الخزانة الخاص بالمنطقة في الكويت لتقديم التصورات من الجانب الكويتي أولا وأيضا من الجانب الأميركي" .

وكشف الوسمي في هذا الإطار عن " تقديم طلب برلماني دبلوماسي مشترك إلى وزارة الخارجية الأميركية للوقوف على سلامة هذه الإجراءات وسرعة إنجازها" .

وشدد على أن وجود عدد من المواطنين الكويتيين في هذه القوائم يعد من المسائل الضرورية والتي تحتاج إلى مناقشة وحسم لارتباطها بالتقييم الإئتماني وحريات الأفراد المعنيين بهذه المسألة.

من جانب آخر، قال الوسمي إنه شارك أيضا اليوم في اجتماع مع الاتحاد الأوروبي عبر الاتصال المرئي (الأون لاين) لكونه عضوا في لجنة شبه الجزيرة العربية، بحضور عدد كبير من البرلمانيين لتنسيق الموقف بشأن الأزمة بأوكرانيا.

وأضاف ان الاجتماع تم بمشاركة عدد كبير من الدبلوماسيين الذين يمثلون مجالس وبرلمانات دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي.

وبين انه " شددنا على أن الموقف الكويتي واضح في هذه المسألة وترجم بالقرار الذي اتخذ بالإجماع بين دول مجلس التعاون الخليجي برفض التدخل العسكري لحل النزاعات الدولية واللجوء لوسائل المجتمع الدولي السلمية" .

وأضاف "إننا في الكويت أصحاب تجربة بهذه المسألة ونشدد على مسألة السيادة واحترام على الحقوق الدولية للدول الأعضاء وحسم المنازعات الدولية وفقا لمعطيات القانون الدولي" .

وذكر الوسمي ان " الاجتماع بحث الدفع نحو تفاعل البرلمانيين والبرلمانات في دول العالم في التوجيه للتدخل وفقا للإجراءات السلمية التي تكفل حريات وحقوق الأفراد وعدم وضع المجتمع الدولي في اضطرابات قد تكون لها انعكاسات ليست فقط سياسية وأمنية بل اقتصادية أيضا" .

وأفاد بأن رئيسة اللجنة في الاتحاد الأوروبي هي من ترأست الاجتماع وطرحت الموضوع واشتركت الكويت بتقديم تصوراتها التي كانت متقاربة مع باقي الدول بشأن وجوب حسم المنازعات الدولية وفقا للإطار الدولي المقرر بالمنازعات.